EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر يناير 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يناير ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

مريانا سامي

تدقيق لُغَوي/

مارسيل نظمي

إخراج فني/

سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، بل وانتهاكات، خلال تأدية مهام عملهم؛ وهو ما يبدو متوقعًا؛ كون الصحفيين/ات والإعلاميين/ات هم/ن نافذة المجتمع على الحقيقة، وهم/ن حاملي لواء المعرفة، لكن ما يتعرضوا/ن له من تحديات ومخاطر ومضايقات مرفوض بالقدر ذاته.

تصدر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقط لأنهم قرروا الالتحاق بمهنة البحث عن المتاعب.

كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي/ة، فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وتخصص الضحية، وجهة عمل ممارس الانتهاك، والتخصص.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر يناير وخرائط توزيعها:

شهد شهر يناير 2024 وقوع 15 انتهاكًا، منهم 13 انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، وانتهاك وحيد بحق صحفية، وكذلك انتهاك وحيد بحق مجموعة صحفية "ذكور/إناث"، هذا من زاوية جنس من وقع بحقهم الانتهاك.

فيمَا يتعلق بالتوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الشهر، فقد جاءت محافظة كفر الشيخ في المقدمة، إذ شهدت وقوع 6 انتهاكات بحق صحفيين/ات، يليها في الترتيب محافظة الجيزة التي شهدت خلال يناير 2024 وقوع 5 حالات انتهاك بحق صحفيين/ات، وفي الأخير تأتي محافظة القاهرة التي شهدت وقوع 4 انتهاكات.

أما تصنيف الانتهاكات من زاوية نوع الانتهاك يخبرنا أن "منع التغطية الإعلامية" كان أكثر الانتهاكات تكرارًا؛ إذ تكرر وقوعه 6 مرات، يليه انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" إذ تكرر وقوعه 5 مرات خلال الشهر، وأخيرًا انتهاك "الفصل التعسفي" حيث وقع 4 مرات خلال الشهر الفترة التي يغطيها التقرير.

من حيث طريقة توثيق الانتهاكات في يناير، فهناك 15 انتهاكًا جاء توثيقه بطريقة مباشرة. نذكر بأن هناك طريقتان لتوثيق وقائع الانتهاك التي يرصدها باحثو المرصد؛
الأولى هي طريقة التوثيق المباشر؛ حيث يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية، والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيسي للمعلومات هي جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وثمة أبعاد أخرى وتحليلات إحصائية إضافية للانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها، يستعرضها التقرير في "محور التحليل الإحصائي للانتهاكات".

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الصحفية والإعلامية:

1.بأمر من المحافظ.. التعنت مع صحفيين/ات كفر الشيخ

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، اليوم الأحد 21 يناير 2023، وقائع التضييق والانتهاكات التي تعرض لها صحفيين/ات بمحافظة كفر الشيخ، خلال تغطياتهم لأخبار المحافظة، في أكثر من واقعة، طالت عدد منهم.

يقول الصحفي بموقع مصراوي إسلام عمار، في شهادته للمرصد، إن محافظ كفر الشيخ يتعمد الإساءة للصحفيين/ات، والتضييق عليهم/ن بعد بداية جيدة في العمل بين الجانبين، غير أن ذلك سرعان ما تغير، فلم تعد المحافظة تبلغنا بزيارة الوزراء وكبار المسؤولين للمحافظة، كما تم تقييد حركة الصحفيين/ات في ديوان عام المحافظة بصورة كبيرة، حيث تطلب منهم تصاريح عند محاولة الدخول، في سلوك مستجد وغير معتاد، وفي حالة الدخول، يواجه الصحفي/ة تعنت المسؤولين بالديوان في التواصل والتعاون، حتى البيانات التي يرسلها المركز الإعلامي بالمحافظة للصحفيين/ات تأتي مبتسرة بلا معلومات كافية، فضلًا عن المعاملة السيئة من جانب الأمن الإداري بحق الصحفيين/ات.

يشير "عمار" في حديثه للمرصد، إلى أن الصحفيين/ات بالمحافظة ممنوعون/ات من حضور اجتماعات المجلس التنفيذي بالمحافظة، على الرغم من كونه اجتماعًا مفتوح.

ويضيف: هذه الصعوبات والتضييق الذي يواجهه الصحفيين/ات في التعامل مع المحافظ وديوان المحافظة، نجد مثلها عند محاولة التواصل مع رؤساء المدن، الذين يرفضون الإدلاء بتصريحات للصحفيين/ات، متعللين بأنهم ممنوعين من إعطاء تصريحات.

تواصل المرصد مع الصحفي بدار التحرير عبد القادر الشوادفي، الذي قال إن المحافظ يتعامل مع الصحفيين/ات معاملة غير حضارية، وأنهم حاولوا بالطرق الودية التواصل معه، وفهم أسباب التعنت، إلا أن ذلك لم يسفر عن شيء، ومن ثم لجأوا لمجلس نِقابة الصحفيين، مضيفًا، أن النِّقابة تواصلت مع المحافظة، إلا أنها لم تجد استجابة مناسبة.

يوضح "الشوادفي" في شهادته للمرصد، أن التعنت في التعامل مع الصحفيين/ات ظهر في موقفين، الأول منع صحفيين/ات من دخول مبنى المحافظة في أثناء زيارة وزير التعليم، الثاني: منعهم من دخول مبنى المحافظة لتغطية زيارة وزير الصحة.

كذلك تواصل المرصد مع الصحفي بموقع القاهرة 24، الذي أكد أن التعنت مع الصحفيين/ات في أثناء تغطياتهم لأخبار المحافظة منذ حوالي سنة تقريبًا. يوضح، في البداية توقف المحافظ عن التواصل مع الصحفيين/ات، سواء عبر الاتصال، أو من خلال واتساب؛ يقول: "وعليه تواصلنا مع نِقابة الصحفيين وعدد من المسؤولين، الذين تواصلوا بدورهم مع المحافظ، لكنه نفى وجود مشكلة، وأعاد تفعيل صفحة واتساب التي يتواصل عبرها الصحفيين/ات مع المحافظة، لكن بدأ من هذا التوقيت نشر الأخبار على حسابات المحافظة قبل إرسالها للصحفيين/ات، واستمر التعنت".

عندها أعاد الصحفيون التواصل مع النِّقابة التي تواصلت بدورها مع المحافظ، الذي صرح هذه المرة بوضوح شديد أن الصحفيين ممنوعين من دخول ديوان عام المحافظة.

وعن سبب التعنت من جانب المحافظ بحق الصحفيين/ات، يقول إن صحفيين/ات نشروا مادة ذكروا فيها أن المحافظ خالف قرارًا صادرًا عن مجلس الوزراء بتحويل عدد من القرى إلى حي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

2. واقعة فصل الصحفية بالبوابة نيوز سمارة سلطان

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، اليوم الخميس ٢٥ يناير ٢٠٢٤، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفية بالبوابة نيوز سمارة سلطان.

تقول الصحفية في شهادتها للمرصد، إنها فوجئت في ٢٣ يناير الجاري، بفصلها من جانب إدارة الصحيفة، في سياق شرح ملابسات الحادثة تقول "حاولت الدخول على السيستم في حوالي الساعة الثانية ظهرًا، إلا أنني عجزت عن ذلك، وعليه قررت أن اسأل على جروب فريق العمل عن سبب المشكلة، ففوجئت بحذف حسابي من الجروب".

تضيف "سارعت بالتواصل مع رئيس قسم التحقيقات الذي أعمل فيه اسأله عما حدث، فأخبرني بقرار الإدارة تحويلي للتحقيق، وطلب مني الاتصال بالمستشار القانوني للصحيفة".

تتابع: "اتصلت بالمستشار القانوني فأخبرني بصدور قرار بفصلي؛ وأن السبب أن كشف إنتاجي خلال عام ٢٠٢٣ هو صفر، مشيرا إلى أن قرار الفصل صدر عن رئيس مجلس الإدارة عبد الرحيم علي.. اتصلت بعدها مع رئيس مجلس الإدارة، وسألته عن سبب فصلي، فأخبرني أنه لا يعرف، لكنه أبلغهم أن "اللي ما يشتغلش يمشي".

تؤكد الصحفية: أن هناك حرصًا لدى إدارة الصحيفة في تقليص أعداد الصحفيين/ات بالمكان؛ الإدارة طالبت صحفيين/ات بأخذ إجازات دون مرتب، فضلا عن الخصومات المستمرة، والتعنت الذي يصل حد منع الصحفيين/ات من تغيير فترات عملهم خلال اليوم. وفي معرض حديثها تشير إلى قول العضو المنتدب

بالصحيفة خالد عبد الرحيم علي، "إن أعداد الصحفيين بالمكان كبيرة ويجب تقليصها".

.تشير الصحفية إلى أنها حررت محضرًا بقسم شرطة الدقي، الأربعاء 24 يناير، كما تقدمت بشكوى للنقابة وأفادت "سلطان" في شهادتها للمرصد، إلى أنها سبق وصدر بحقها قرار فصل تعسفي من إدارة البوابة نيوز في 2021، إلا أن عضو مجلس نقابة الصحفيين وقتها محمد شبانة، تدخل لصالح الصحفية ونجح في تسوية الخلاف وإعادتها للعمل بعد شهر من صدور قرار الفصل.

جدير بالذكر أن سمارة سلطان هي صحفية نقابية، التحقت بجريدة البوابة في 2014.

3. واقعة فصل الصحفي بالبوابة نيوز محمد الألفي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، اليوم الاثنين 29 يناير 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي بالبوابة نيوز محمد الألفي.

في شهادته للمرصد قال "الألفي" إنه بدأ العمل مع البوابة في عام 2015، في قسم الفضائيات، وتم توقيع عقد عمل بين الطرفين في يناير 2018، انتقل بعدها للعمل بقسم الجودة والتدريب بالبوابة، وهو القسم الذي ظل به حتى إلغاء هذا القسم في عام 2022، وعندها جرى نقله إلى قسم التحقيقات والتقارير.

يضيف "الألفي" أنه مع انتقاله إلى قسم التحقيقات بدأت تظهر خلافات بينه وبين المسؤول عن القسم، يفسر "الألفي" ذلك بالقول إن المسؤول عن تسيير الشفت كان يتعامل معه بشكل فيه تعسف. وعليه أوصى بأن يتوقف "الألفي" عن كتابة مواد صحفية، وأن يشتغل بدلا من ذلك في إدارة الشفت وفي تسلم ومراجعة المواد التي يكتبها الصحفيين/ات الموجودين/ات، ومن ثم كان دور "الألفي" طوال سنة، منذ انتقاله إلى قسم التحقيقات في 2022، وحتى فصله في يناير 2023، هو المشاركة في إدارة الشفت وفي مراجعة المواد المقدمة من الصحفيين/ات.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنه لم يمانع، وواصل تأدية دوره المكلف به، ولم يكن يعي أن ما كلف به، كان تمهيدا لفصله. يفيد الصحفي أنه في الأول من يناير، أخبره زميل له، أن عليه أن ينتج موادًا صحفية، وعليه التوقف عن إدارة الشفت وبدأ ينتج بالفعل قصصًا صحفية. حتى فوجئ في 23 يناير بإخراجه من كل حسابات وجروبات المؤسسة.

وكان أحد زملائه بالمؤسسة قد أخبره قبلها بصدور قائمة فصل عن إدارة البوابة أدرج فيها اسمه. يقول الصحفي: "عقب شطبي من جروبات المؤسسة ومن السيستم، ذهبت إلى المستشار القانوني للبوابة، لمعرفة حقيقة ما حدث، فأخبرني بأن تقرير إنتاجيتك صفر؛ فأنت لم تنتج أية مواد صحفية خلال الفترة الماضية، وعليه تم فصلي". ويضيف في ذات الإطار أن أحد رجال الأمن الإداري بالمؤسسة أخبره بأنهم تلقوا تعليمات بمنعه من دخول مقر الصحيفة إن حضر في اليوم التالي. يقول "الألفي" إنه عقب ما حدث تقدم بشكوى إلى

مكتب العمل، كما تقدم بشكوى إلى نقابة الصحفيين، كذلك حرر محضرًا في قسم الشرطة. في النهاية يرجح الألفي أن سبب الفصل التعسفي في البوابة نيوز يتعلق بالفساد، وغلبة العلاقات الشخصية.

4. فصل الصحفي بالبوابة نيوز عمر عزوز

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، اليوم الإثنين 29 يناير 2024، واقعة فصل المصور الصحفي بصحيفة البوابة نيوز عمر عزوز.

وعن تفاصيل الواقعة، أفاد "عزوز" في شهادته للمرصد، أنه بدأ العمل في البوابة في 2017، وطوال هذه السنوات، حتى قرار الإدارة بفصله تعسفيًا في يناير 2024، لم تبرم المؤسسة عقد عمل مع الصحفي.

يضيف "عزوز" أنه لم يُعين رغم قيام إدارة المؤسسة بتعيين عديد من الصحفيين/ات طوال السنوات الماضية. ويفيد بأنه فوجئ بحذفه من جروبات المؤسسة، في 29 يناير 2024. نذكر ختامًا أن عمر عزوز هو صحفي بقسم الحوادث، غير نقابي.

5. فصل المصور الصحفي بالبوابة نيوز أشرف عراقي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام عبر التواصل المباشر يوم الإثنين 29 يناير 2024، واقعة فصل المصور الصحفي بالبوابة نيوز أشرف عراقي.

وعن تفاصيل الواقعة، أفاد "عراقي" في شهادته للمرصد، إنه بدأ العمل في البوابة نيوز منذ 2012، ويرأس قسم التصوير الصحفي، وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها للفصل التعسفي، فقد سبق وتم فصله من شهور ثم عاد لعمله مرة آخرى.

وبحسب "عراقي" فقد أبلغته الإدارة بفصله خلال شهر يناير 2024 دون إبداء أي أسباب.

العدالة الجنائية:

6. تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 3 يناير 2023، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة مصطفى أحمد عبد المحسن، وشهرته مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

انعقدت الجَلسة في غرفة المداولة، عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، بحضور محامي المرصد، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين، من داخل سجن بدر (1) في جميع القضايا، وتم عرضهم دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي لكونه محتجزًا دون سند من القانون بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد شهدت الجلسة انتهاكات بحق الصحفي، ومضايقات طالت المحامين؛ أولًا: رفضت المحكمة السماح لأي من المتهمين بالحديث معها؛ وأغلقت الصوت عن السجن، بالمخالفة لنص قانون الإجراءات الجنائية، كذلك لم يتمكن الدفاع من التواصل مع المتهم، وأخيرًا تم تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدًا أقصى للحبس الاحتياطي. ثانيًا: استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب التي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر، وإطالة الانتظار في بَدْء الجلسات وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة؛ مما يتسبب في ازدحام غرفة المداولة، وعدم تمكين كل محامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة.

7. تجديد حبس الصحفي بهاء الدين إبراهيم على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 17 يناير 2024، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة بهاء الدين إبراهيم، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

انعقدت المحكمة عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، بحضور محامي المرصد، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين في جميع القضايا، من داخل سجن بدر (1)، وتم عرضهم دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز، فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي لكونه تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

وخلال الجلسة سمح للمتهم بالحديث، وأنكر كافة التهم الموجهة إليه، وطلب إخلاء سبيله أسوة بمن تم إخلاء سبيلهم في ذات القضية منذ سنوات عدة، إلى جانب كونه لم يرتكب أية جريمة وأنه يعمل صحفيًا بشبكة قنوات الجزيرة، وأنه لا يعلم لماذا تم القبض عليه والزج به في هذه القضية. كما طالب الدفاع التواصل مع المتهم، إلا أن المحكمة رفضت ذلك، ونوهت أن المتهم تحدث إليها بنفسه ولا يوجد ضرورة إلى الحديث مرة أخرى مع المحامي.

8. تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 10 يناير 2024، تجديد حبس الصحفي بموقع شبابيك مدحت رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

انعقدت المحكمة عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، بحضور محامي المرصد، ومثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين، من داخل سجن بدر (1) في جميع القضايا، وتم عرضهم دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. فيمَا طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي لكونه محتجزًا دون سند من القانون بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

وقد شهدت الجلسة انتهاكات بحق الصحفي، ومضايقات طالت المحامين؛ أولًا: رفضت المحكمة السماح لأي من المتهمين بالحديث معها؛ وأغلقت الصوت عن السجن، بالمخالفة لنص قانون الإجراءات الجنائية، كذلك لم يتمكن الدفاع من التواصل مع المتهم، وأخيرًا تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدا أقصى للحبس الاحتياطي.

ثانيًا: استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز وأمام محكمة استثنائية، وهي محكمة الإرهاب التي تبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعون كيلو متر، وإطالة الانتظار في بَدْء الجلسات وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة؛ مما يتسبب في ازدحام غرفة المداولة، وعدم تمكين كل محامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة.

9. تجديد حبس الصحفي ربيع الشيخ على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، خلال جلستها المنعقدة في 17 يناير 2024، عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، تجديد حبس الصحفي بالجزيرة ربيع الشيخ مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

خلال الجَلسة مثل الصحفي رفقة جميع المتهمين المحبوسين داخل سجن بدر (1) في جميع القضايا، بحضور محامي المرصد، وتم عرضهم دفعة واحدة دون تفرقة أو تمييز. وسمحت هيئة المحكمة للمتهم بالحديث معها، وأنكر كافة التهم الموجهة إليه، وطلب إخلاء سبيله أسوة بمن تم إخلاء سبيلهم في ذات القضية منذ سنوات عدة.

فيمَا طالب الدفاع التواصل مع المتهم، إلا أن المحكمة رفضت، ونوهت على أن المتهم تحدث إليها بنفسه ولا يوجد ضرورة إلى الحديث مرة أخرى مع المحامي، كما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي لكونه تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

شهدت الجَلسة وقوع عددًا من الانتهاكات بحق الصحفي وبحق محاميه؛ (1) نظر تجديد جَلسة حبس الصحفي بشكل جماعي من خلال تقنية الفيديو كونفرانس. (2) تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية التي وضعت حدا أقصى للحبس الاحتياطي. (3) استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس داخل مجمع محاكم ملحق بمقر احتجاز، وأمام محكمة استثنائية وهي محكمة الإرهاب، وتبعد عن مركز محافظة القاهرة بحوالي سبعين كيلو متر. (4) إطالة الانتظار في بَدْء الجلسات، وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعًا دفعة واحدة، مما يتسبب في ازدحام غرفة المداولة، وعدم تمكين كل محامي من الحديث مع المتهم الخاص به بصورة جيدة. (5) رفض المحكمة السماح للدفاع بالتواصل مع المتهم والحديث معه.

10. تجديد حبس الصحفي يحيى خلف الله على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات الجيزة (الدائرة العاشرة)، خلال جلستها المنعقدة 17 يناير 2024، عبر تقنية الفيديو "كونفرانس"، تجديد حبس الصحفي مؤسس شبكة يقين يحيي خلف الله، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة، على أن يراعى التجديد في المواعيد.

انعقدت الجلسة بحضور الصحفي من محبسه، وبحضور محامي المرصد، وقامت المحكمة بسؤاله عن الاتهامات الموجهة إليه وأنكرها، وفي حديثه للمحكمة قال "خلف" إنه تم القبض عليه من منزله عام 2019، ولفقت له قضية في قسم بولاق الدكرور بذات اتهامات القضية الماثلة، وأنه ظل رهن الحبس الاحتياطي لمدة عامين، دون الإحالة إلى المحاكمة، حتى تقرر إخلاء سبيله بقرار من المحكمة، إلا أنه تم اصطحابه إلى جهاز الأمن الوطني، ولفقت له قضية جديدة بذات الاتهامات، هذه المرة في قسم شرطة الهرم، وبالرغم من صدور قرار بإخلاء سبيله بضمان مالي، تم سداده، لكن القرار لم ينفذ، ومن ثم اصطحب للمرة الثالثة إلى مقر الأمن الوطني، وتم عرضه على النيابة في القضية الحالية.

وفي حديثه لهيئة المحكمة أشار "خلف" إلى صدور قرارات من النيابة العامة بحفظ عدد من القضايا المماثلة لقضيته، وطلب إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة؛ كونه لم يرتكب أي جريمة من الجرائم الموجهة إليه.

طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية. فيمَا شهدت الجَلسة تجاوزات بحق الدفاع؛ وهي: إطالة الانتظار في بَدْء الجلسات، مع عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة؛ مما تسبب فى ازدحام غرفة المداولة، ومنع كل محامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة، كذلك رفضت هيئة المحكمة السماح للمحامي بالتواصل مع المتهم والحديث معه.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر يناير 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

توزيع الانتهاكات التي شهدها شهر يناير 2024، من زاوية الجنس، يكشف أن 13 انتهاكًا من أصل 15 انتهاكًا شهدها الشهر، وقع بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، في حين وقع انتهاك وحيد بحق صحفية، كذلك وقع انتهاك وحيد بحق مجموعة من الصحفيين/ات غير معلوم تصنيفهم الجنسي.

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

شهد شهر يناير وقوع 15 انتهاكًا، يخبرنا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات، أن محافظة القاهرة شهدت وقوع 4 انتهاكات، وشهدت محافظة الجيزة وقوع 5 انتهاكات، وأخيرًا شهدت محافظة كفر الشيخ وقوع 6 انتهاكات.

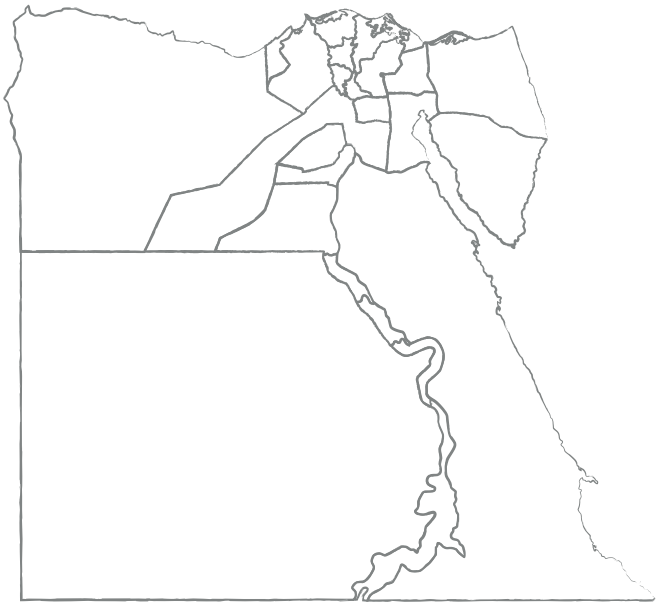

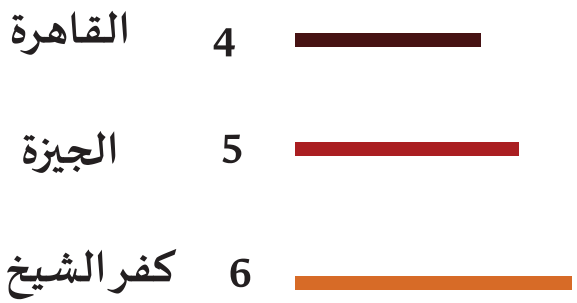

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

التوزيع الزمني للانتهاكات، يخبرنا أن الأسبوع الثالث من شهر يناير 2024 شهد وقوع النسبة الأكبر من انتهاكات شهر يناير؛ إذ شهد وقوع 9 انتهاكات من أصل 15 انتهاكًا، يأتي بعده الأسبوع الرابع الذي شهد وقوع 4 انتهاكات، في حين شهد الأسبوعين الأول والثاني وقوع انتهاك وحيد لكل منهما.

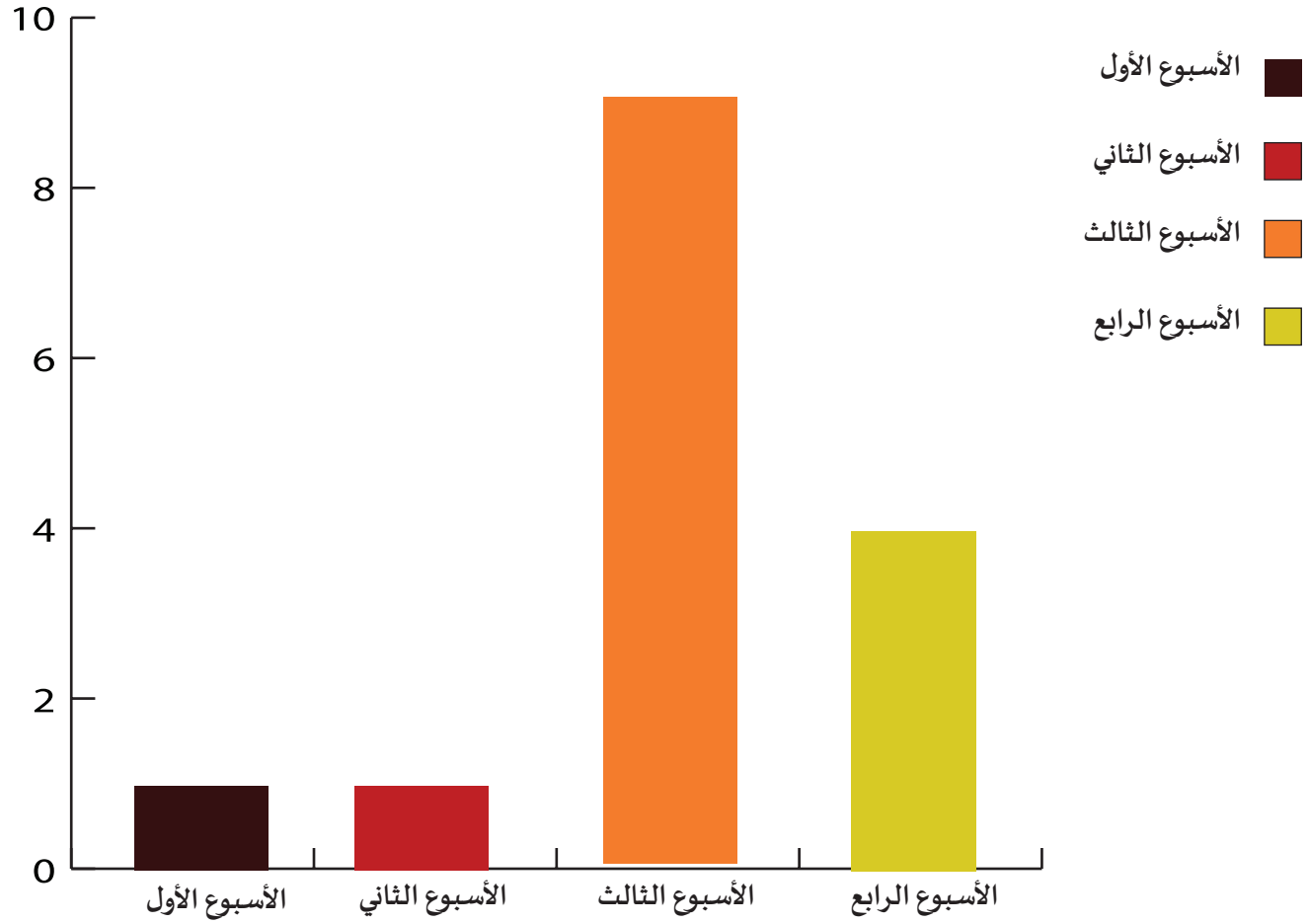

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

مقاربة الانتهاكات التي شهدها شهر يناير 2024 من زاوية نوع الانتهاك يخبرنا أن هناك 3 أنواع من الانتهاكات شهدها شهر يناير، وهي: انتهاك "منع التغطية الإعلامية" الذي تكرر حدوثه 6 مرات خلال الشهر، يليه انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" تكرر حدوثه 5 مرات، وأخيرًا انتهاك "فصل تعسفي" تكرر حدوثه 4 مرات.

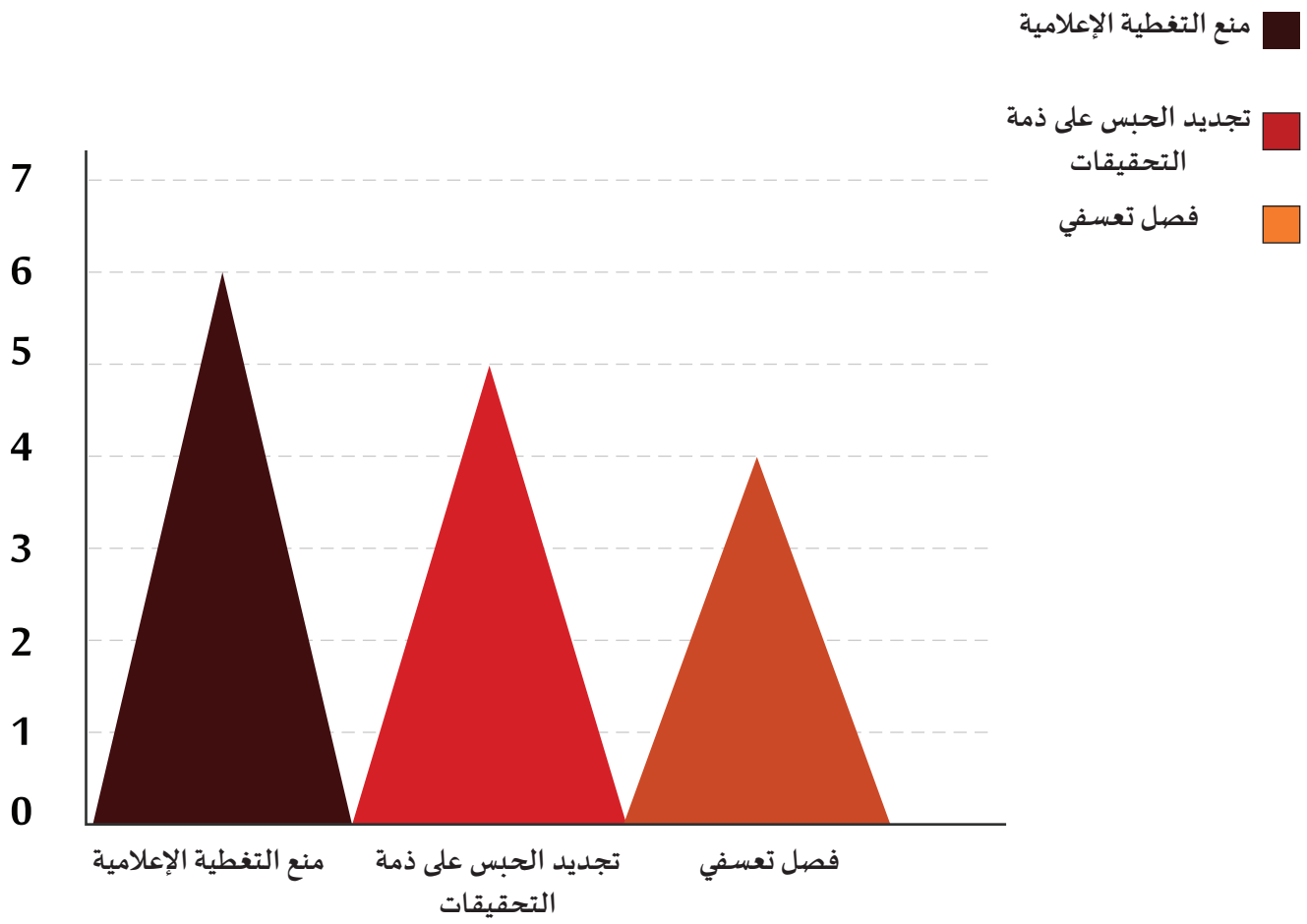

5. نوع التوثيق:

من حيث نوع التوثيق نجد أن فريق الرصد والتوثيق خلال الشهر، وثق وقوع 15 انتهاكًا، تم عبر التواصل المباشر مع ضحايا هذه الانتهاكات.

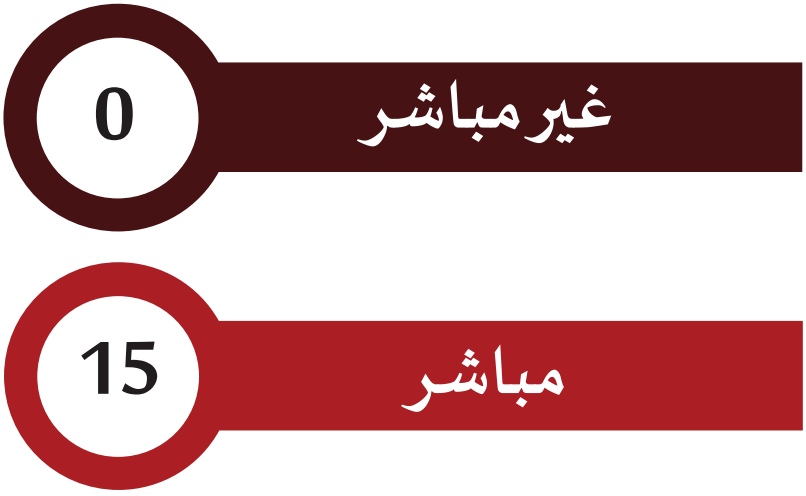

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

من حيث تخصص ضحايا الانتهاكات التي شهدها شهر يناير 2024، نجد أن فئتي محرر/ة ومراسل/ة كانت أكثر فئات الصحفيين/ات عرضة للانتهاكات خلال الشهر؛ فقد طال فئة محرر/ة 6 انتهاكات، كما طال فئة مراسل/ة 6 انتهاكات وحيد كل فئة (SEO فقد طال انتهاك واحد فقط، أما فئات (معد/ة برامج - مترجم/ة - اختصاصي/ة منهم/ن.

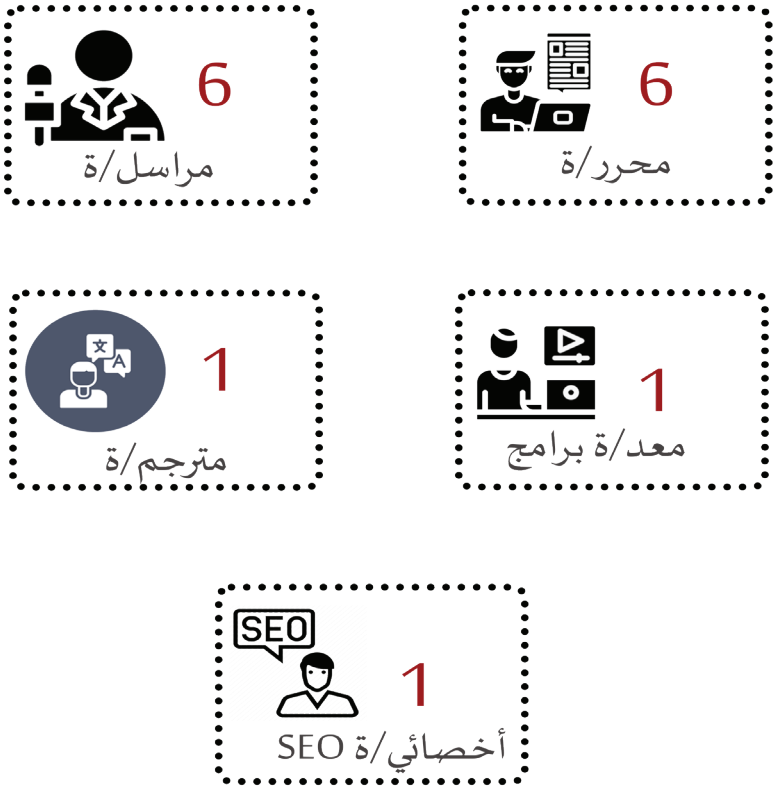

7. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الحق المهدر:

كل اعتداء يقع بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة هو بالضرورة ينتهك حق من الحقوق التي يتوجب أن تتمتع بها هذه الفئات؛ وفقًا للمواثيق والمعاهدات والقوانين واللوائح المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي. فالحبس والاحتجاز والإيقاف وسائر العقوبات المناهضة للحق في حرية النشر والتعبير يعد انتهاك لحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في العدالة الجنائية.

أما انتهاكات المنع من التغطية والحيلولة دون ممارسة العمل، أو الاعتداء بكل صوره، أو الاستيلاء على المعدات أو قرصنة محتوى صحفي أو إعلامي، كلها انتهاك للحق في العمل بحرية. أما الانتهاكات المتعلقة بحجب حقوق مالية أو فصل تعسفي أو غيرها من صور غياب العدالة أو الاستيلاء على جهود العاملين/ات بالصحافة والإعلام يعد انتهاك صريح للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شهد يناير وقوع 6 انتهاكات تنال من حرية الصِّحافة والإعلام، كما شهد وقوع 5 انتهاكات تنال من حق صحفيين/ات وإعلاميين/ات في العدالة الجنائية، وأخيرًا شهد وقوع 4 انتهاكات تنتقص من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعاملين/ات بالصحافة والإعلام.

8. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

فيمَا يتعلق نوع جهة العمل التي ينتمي إليها الشخص المعتدي، نجد أن 6 انتهاكات ارتكبها أشخاص ينتمون إلى مؤسسات حكومية، كما نجد أن هناك 5 انتهاكات ارتكبها منتمون إلى جهات قضائية، وأخيرًا نجد هناك 4 انتهاكات ارتكبها منتمون إلى إدارات مؤسسات صحفية.

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

يلاحظ في الفترة الأخيرة زيادة الانتهاكات المتعلقة بالفصل التعسفي، وحجب الحقوق المالية للعاملين بالصحافة والإعلام، زيادة سببها الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشارع المصري، وتلقي بظلال قاتمة على الأوضاع المعيشية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات كونهم جزء من هذا المجتمع. هو ما يستلزم التفكير في مسارات بديلة يمكن أن تقلل من التكلفة التي يدفعها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من جراءِ ذلك.

من جانب آخر لا يزال يواجه كثير من العاملين/ات بالحقل الصحفي والإعلامي تضييقات وملاحقات أمنية نتيجة عملهم/ن الصحفي والإعلامي، ولعل حبسهم/ن احتياطيًا لمدد طويلة تتجاوز ما قرره قانون الإجراءات الجنائية، مؤشر لذلك.

نشهد كذلك تراجعًا في أعداد الانتهاكات التي يرتكبها مدنيين بحق الصحفيين/ات، ولعل ذلك لا يعود فقط إلى انتشار ثقافة حرية العمل الصحفي في المجتمع، إنما يعود إلى التراجع الكبير في العمل الصحفي المستند على التواجد الميداني.

خلص التقرير إلى عدد من التوصيات، هي:

1.ضرورة العمل على إنهاء مِلَفّ الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، مع إطلاق سراح الصحفيين/ات المحبوسين/ات. وكذلك التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2.كثير من الانتهاكات التي يتم رصدها تأتي من مؤسسات صحفية وإعلامية، ومسؤولين بهذه المؤسسات، ويتعلق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، ما يستلزم أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. وعلى المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاءً للعاملين/ات لديها، وألا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

3.كذلك ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الانتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org